

05/10/2018 حكايات من سوريا

أردني باسم وهميّ ينصب على مؤسسة الاتصالات السورية بمبلغ 77 مليون دولاراً



كشف مصدر قضائي عن أحد أبرز ملفات سرقة وهدر المال العام خلال 2017، إضبارة غزلت خيوطها الفاسدة قبل أكثر من 11 سنة.

وبحسب المصدر، فإن المؤسسة العامة للاتصالات وفعت بتاريخ 2005-5-5 في حينه، عقداً (الشركة السورية للاتصالات حالياً) مع شركة كندية وهي (ritchtelecom)، حيث يمثل هذه الشركة الأجنبية مديرها العام الإقليمي أحمد العبد الله، أردني الجنسية، والهدف من مذكرة التفاهم تحرير مكالمات دولية إلى الجمهورية العربية السورية، وذلك للحصول على اتصالات دولية بجودة ونقاوة عالية، ونتيجة لعدم التزام من الشركة الأجنبية بتنفيذ هذا التعهد، لحق ضرر بالمال العام مقداره 77 مليون و975 ألف و460 دولاراً أمريكياً.

أحيل الموضوع للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، للتحقيق بالموضوع. وصدر تقريرها التفتيشي في عام 2012 والذي بموجبه تم تأسيس قضية تحقيقية أمام قاضي التحقيق المالي.

وروى قاضي التحقيق المالي الأول بدمشق أحمد بلوق الذي كشف عن القضية وتفصيلها بالقول: «بعد مباشرتي العمل كقاضي التحقيق المالي في عام 2017، تبين لي أن اسم المدعى عليه مدير الشركة الأجنبية المتعاقد مع الدولة هو اسم ثنائي، كما هو وارد في التقرير التفتيشي ومذكرة التفاهم الموقعة مع مؤسسة الاتصالات، ولاستحالة محاكمة شخص باسم ثنائي كون محاكمته لا جدوى منها لتشابه الأسماء الثنائية وتكرارها بشكل كبير. مما يستتبع عدم تحصيل الدولة لحقوقها، لذلك تم مخاطبة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والتي خاطبت بدورها وزارة الاتصالات والتقانة والشركة السورية للاتصالات ووزارة الداخلية وإدارة الهجرة والجوازات لمعرفة



تفاصيل اسم المدعى عليه، ولكن تعذر عليهم معرفة مفصل اسم المدعي عليه»، أي فشلت كل هذه الجهات الحكومية بتحديد هوية الشخص المطلوب.

وأضاف بلوق «نظراً لجسامة المبلغ ولاحتمال أن يعود المدعى عليه والشركة الأجنبية للتعاقد مرة أخرى مع الدولة، من خلال التستر باسم مستعار للشركة كون مفصل اسم المدعى عليه غير معروف، فقد قمت بجهود شخصية وقانونية أصولية وبعد دراسة الملف بشكل مفصل ودقيق جداً وبعد إجراء بعض المراسلات مع جهات كانت على علاقة مع الشخص المذكور، لكن في مواضيع أخرى، فتمت معرفة مفصل اسم المدعى عليه، مدير الشركة الأجنبية، وتم تسطير مذكرة توقيف على الغياب بحقه عن طريق الإنتربول الدولي».

وما زالت التحقيقات مستمرة، ويتوقع أن تتوسع لتستهدف أشخاص بعينهم داخل المؤسسات الحكومية التي تغاضت عن الموضوع.

المصدر: صحيفة الأيام السورية